**جامعة أم البواقي**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

محاضرات مقياس : علم الاجتماع المؤسسات

المستوى : طلبة السنة 3 ليسانس

اعداد : الأستاذ محمد رضا بلخيري

**1 – أهداف عامة :** اطلاع الطالب على مختلف الرؤى السوسيولوجية المفسرة لظاهرة المؤسسات الاجتماعية و تطورها و اختلاف المنظورات و تفسيرها .

* اطلاع الطالب على مختلف المؤسسات الاجتماعية .

**2 – المعارف المسبقة :** اطلاع الطالب على معرفة مسبقة بنظريات علم الاجتماع الكلاسيكي و الحديث.

**المحاضرة - 1 –**

**مدخل لدراسة المؤسسات الاجتماعية**

يرتبط تاريخ المؤسسات الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالاشكال التاريخية للتفكير الإنساني و نشأة الحضارة الإنسانية ، منذ ظهور أول انسان سكن الأرض ، والذي لم يدخر جهدا في التدبير و التفكير لتحسين و تنظيم شؤون حياته اليومية التي لم تكن سهلة ، فتعاون مع أقرانه على مد جسور التعاون و التكاتف لتثبيت روح الجماعة من خلال سن قوانين و اكتشاف الشرائع ، و ابداع الأعراف و التقاليد من أجل تنظيم و تحسين شؤون الحياة الاجتماعية في مختلف أبعادها الفكرية و الثقافية و الحضارية و الاقتصادية من معاش و سياسة من حكم و سلطة للرعية و قوانين للضبط الاجتماعي ، ولعل أقدم قانون بشري عرفته البشرية هو قانون **" حمورابي " (1792 – 1750 ق.م )** في بلاد بابل بالعراق كأقدم وثيقة بشرية و قانونية في سن القوانين و بناء المؤسسات و تنظيم الشأن العام .

إن البعد الإنساني للمؤسسات الذي طبع كل ألوان حياة الإنسان و الذي فرض منذ الأول نوعا و طابعا جذيا من التفكير، في إتباع شرعة ما ، و عقيدة ما أو دينا ما لتوجيه الحياة البشرية منذ البدايات الأولى للتاريخ ، منذ العصر الجليدي ، إلى أن اكتشف الإنسان البدائي النار ، ثم تطويره للوسائل التكنولوجية التي مكنته من تطوير وسائل العيش و للحفاظ على الحياة بداية من جمع الطعام و قطفه ، إلى استخدامه للقنص و الصيد ، إلى أن اكتشف الزراعة كنمط ثوري في الحياة الاقتصادية ليس فقط من أجل تأمين الحياة و العيش ، و إنما كنمط و طريقة لتنظيم الحياة الاجتماعية .

ولعل الاهتمام الكبير لقضية المؤسسة الاجتماعية كظاهرة اجتماعية تأسيسية من قبل أب علم الاجتماع الفرنسي **إميل دوركهايم** وتلاميذه من بعد (فوكوني وموس) وعلماء القانون والدساتير لدليل كبير على الأهمية التي يغطيها موضوع الظاهرة المؤسساتية ليس عند الجبل الأول من علماء الاجتماع ، بل قبل ذلك منذ الاسهامات المبكرة للفلسفة السياسية و الاجتماعية منذ أفلاطون الى عصر التنوير و النهضة الأوروبية مع أفكار هويز و جون لوك و مونتنسكيو ... إلى إعادة بعث الخطاب المؤسساتي مع ظهور علم الاجتماع تزامنا مع سيادة أفكار دعاة الاقتصاد السياسي الليبيرالي الجديد.

إن الاهتمام الأول بموضوع المؤسسات الاجتماعية عند إميل دوركهايم لم يكن ترفا فكريا و لا نوعا هجينا من الهرطقة الفكرية و الكلامية ، بل كان خطابا قصديا كان الغرض منه الإجابة على أسئلة مثل ما هي طبيعة المجتمع ؟ ما الذي يبني و يشكل المجتمع ؟ كيف يحافظ المجتمع على توازنه ؟و تماسكه ؟ ماهي وظيفة المؤسسات الاجتماعية ؟من يشكل المؤسسات هل هم الأفراد و الجماعات ، الأفكار ، قوة ما ؟ هل تصمد المؤسسات أمام التغير و الأزمات ...؟ فكانت سوسيولوجيا دوركهايم محاولة علمية للاجابة على هذه التساؤلات ... فكانت دراسته الأولى عن تقسيم العمل الاجتماعي و ربطه بأشكال الحياة الاجتماعية على أساس التضامن الاجتماعي الركيزة في دراسة و تحليل تطور المؤسسات الاجتماعية و النظم الاجتماعية .

إن إهتمام دوركهايم بالمؤسسات الاجتماعية ليس فقط من أجل التأسيس لعلم الاجتماع و إنما الغرض منه يعكس بوضوح و جلاء التوجه الأخلاقي و العلمي المحافظ للمدرسة الدوركهايمية و للوظيفية كتيار نظري سوسيولوجي ...

إن موضوع علم الاجتماع حسب دوركهايم هو :

دراسة المؤسسات الاجتماعية كأفعال و ظواهر كليانية (الكل) و كنتيجة حتمية للضمير الجمعي الذي يمارس السلطة و القهر على الأفراد و الجماعات من خلال الضبط و المراقبة الاجتماعية التي تمارسها النظم و الانساق الجتماعية المشكلة و المؤسسة للمؤسسات الاجتماعية كالنظم العائلية و القرابية ، التربية و الأخلاق ، الدين و الطقوس، السياسة والحكم ،السوق و الاقتصاد و الفنون والثقافة واللغة .....الخ.

**المحاضرة – 2 و3 –**

**أهمية دراسة الظاهرة المؤسساتية**

إن إعادة التفكير في موضوع المؤسسات الاجتماعية في 40 سنة الماضية ، و على كافة المستويات العلمية و الاكاديمية ، و إلى غاية اليوم يفتح التساؤل الشرعي والجدي لسؤال لماذا هذا الاهتمام و التركيز من قبل جميع الحقول الدراسية بل وحتى من قبل الأوساط السياسية و بعض جماعات الضغط على موضوع المؤسسات الاجتماعية ...، أين تكمن الأهمية و المصلحة ؟

1- يعتبر موضوع المؤسسات الاجتماعية إطارا خصبا للتحليل العلمي للاشتغال الاكاديمي لما يشكيه هذا الموضوع من أهمية ليس فقط علمية من خلال تطوير و بناء نماذج نظرية لتحليل النظم الاجتماعية و إنما كذلك لتوظيف الخبرة العلمية لتوظيفها في تطوير السياسات و المشاريع الحكومية و هيئات الخدمة الاجتماعية .

2- يطمح العلماء و خاصة علماء الاقتصاد المحدثين الجدد و زمرة من علماء الاجتماع بناء نماذج نظرية عن المؤسسات الاجتماعية لتطويعها و استخدامها كميكانيزمات و استراتيجيات إقتصادية حديثة للتحكم الاجتماعي و السياسي .

3- تطوير منهجية نظرية و تطبيقية حديثة مبنية على نظرية العقلانية و الاختيار العقلاني و استراتيجية اللعب أو اللعبة لتطويع السلوك البشري و هي فكرة ليست جديدة بل هي التطور الطبيعي لإقتصاد الرأسمالية المرتكز على مبادئ الفكر الليبيرالي ..

**1- مفهوم المؤسسة : L’institision**

يعتبر من المفاهيم الشاملة و الواسعة و المتعددة المضامين فهي عند البعض مرادفة لمفهوم المنظمة ، فيما هي أشمل من التنظيمات الاجتماعية ....

وهي كذلك مجموعة بناءات اجتماعية منظمة تقوم بوظيفة الإبقاء و المحافظة على المجتمع في حالة من التوازن .

كما يحيلها آخرين إلى فكرة الحركة والديناميكية التي تسبق حالة اجتماعية ما ، في تطورنحو مستوى من الاستقرار و التوازن غير القار و الدائم وبالتالي فهي دوما في طور التأسيس و البناء .

يعرفها قاموس بانقوين بأنها : مصطلح واسع الاستعمال لوصف أنشطة إنسانية منظمة للقوانين والقواعد الشوائع و للسلوك ، و للقيم و المعايير المقبولة من طرف الجماعة .

يعرفها برنارد شبستر (BERNARD CHESTER) : بأنها نسق من الأنشطة المترابطة مكونة من شخصين أو أكثر.

يحددها طالكوط بارسونز بأنها تنظيم اجتماعي من وحدات اجتماعية مرتبة داخل أنساق بغرض تحقيق التكيف و الاندماج من خلال أهداف محددة .

يعرفها بريفيس (BRIEFS) : بأنها ذلك النوع من التعاون بين الناس في شكل علاقات اجتماعية نوعية .

يعرفها عالم القانون الفرنسي هوريو (Hauriou) على أنها : توازن داخلي غير قار و مستمر ومتحصل عليه بصعوبة و بفصل السلطات و بتحقيق في داخلها حالة قانونية .

يعرفها العالم و المنظر الأمريكي جوناثان ترنر: بأنها مركب أو نظام من المراكز و الأدوار الاجتماعية و تقوم بتنظيم أنماط من الأنشطة الخاصة بإستمرار و إستدامة البنيات الاجتماعية الحيوية في إطار بيئة معينة .

يعرفها إميل دوركهايم : بأنها الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع و هي البنية الأساسية للمجتمع و هي نظم معيارية لتحديد السلوك الاجتماعي و قواعده .

يمكننا في الأخير أن نلخص إلى أنه لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الاجتماعية لتعارض وجهات النظر و الرؤى و لصعوبة الموضوع و لكننا يمكننا الوقوف على بعض أدوارها و وظائفها و مظاهر لتعريفها .

**2- الأدوار العامة و الوظائف للمؤسسات الاجتماعية : (محاضرة 4 )**

1- تشكل المؤسسات الاجتماعية من نظم معيارية تحدد السلوك الاجتماعي المتوقع وقواعده.

1 كنظام القرابة و الأسرة.

2 السلطة و الشرعية.

3 الانتاج والملكية.

4 التربية و الدين.

5 الثقافة و اللغة.

2- المؤسسة نظام معياري أخلاقي يؤدي وظائف تلبية الحاجات الإنسانية القاعدية من خلال القيم و المعايير السلوكية و المرجعيات الثقافية .

**3- خصائص المؤسسات :**

يجمع العلماء على أن الخصائص العامة للمؤسسات تجتمع في مظاهر و هي :

1- الديمومة و الاستمرار حيث تستمر عبر الأجيال من خلال المعايير و الثقافة .

2- رغم ترسيخها فهي نسبية و مرتبطة بالظروف الزمانية و المكانية و هي مضطرة للتكيف مع التغير .

3- طابعها الإنساني يجعلها متشابهة و متماثلة ، موجودة في كل مكان و هدفها واحد هو ترسيخ القيم و المعايير الاجتماعية للجماعة و المجتمع .

4- تختلف في شكلها عن التنظيمات الاجتماعية فهي قديمة و طبيعة تلقائية تخص الجماعات الأولية ينتمي اليها الأفراد بشكل تلقائي و طبيعي ، أما التنظيمات الاجتماعية فتخص المجتمعات الحديثة الجديدة بعد الثورة الصناعية ، لها أهداف محددة خاصة كالمصنع ، الجامعة ، أو الحزب السياسي ...

**4 - بعض المفاهيم المرتبطة بالمؤسسة :**

**1 – الإدارة :** يشيرهذا المفهوم الحديث الاستعمال إلى كل عمليات و أنماط التنظيم و القيادة والتنسيق و المراقبة ، و قد تناوله بكثرة عالم الإدارة و الصناعة فايول Fayol في كتاباته و يقصد به كل عمليات : التخطيط – التنبؤ – التنظيم – القيادة – التنسيق و المراقبة ، وكلها عمليات و ميكانيزمات تستخدمها المؤسسات الاجتماعية للحفاظ على النظم الاجتماعية و على توازن المجتمع .

**2- مفهوم الشرعية :** يرتبط هذا المفهوم كذلك بالمؤسسات الاجتماعية من خلال كونه و إعتباره عملا شرعيا ، رسميا و مقبولا بقوة القانون ، الأعراف و التقاليد و يحوزعلى قبول مجموعات كبيرة من المجتمع أو الرعية ، و هي عملية تخص النظام السياسي و إنبثاق المؤسسات عنه في شكل القوانين والعقود و المواثيق التي تؤطر العلاقة بين الحاكم و المحكومين أو الراعي و الرعية في تنظيم اجتماعي ما من أجل تحقيق الغايات الكبرى و تلبية الحاجات ، و يمثل مبدأ الشرعية Légitimité أداة الحكم و التمثيل في كل المؤسسات الاجتماعية من اقتصادية أو سياسية ، وحتى العائلية و الدينية و العسكرية ، أو في بعض التنظيمات الخاصة فالسلطة و القوة لا بدلهما من سند شرعي للاعتراف الاجتماعي و تحقيق القبول و حتى في حالات التفويض مثلا فلا بد من توفر عنصر الشرعية .

**3- مفهوم القوة والسلطة : ( محاضرة 5 + 6 )**

يرتبط مفهوم القوة و السلطة ضمنيا و مجازيا بكل الإجراءات و الأفعال التي يمارسها أشخاص ما ماديون و معنويون (يمثلون هيئة ما) على أشخاص آخرين بحكم القوانين و الحقوق التي يمتلكونها والتي تخول لهم ممارسة حق الجزاء و العقاب على الآخرين ، وحق السيادة و التملك عليهم و مراقبتهم و تقرير مصيرهم بل حتى الحياة و الموت ، و هذه الصفة و المظهر لا يوصف بها الأشخاص و إنما هي صفة ظاهرة و معلنة إلا للمؤسسات الاجتماعية . مثال : المؤسسات العقابية .

يرتبط مفهوم القوة و السلطة كذلك بالنظم السياسية و بالتنظيمات الدينية و الحركات السياسية المذهبية (كالرأسمالية و الشيوعية) و بالنظم الاقتصادية ، وبالأحزاب و بالملكيات القديمة و بالجمعيات الدينية القديمة و السرية لما تملكه من قوة القوانين ، الشرائع و العقائد و التقاليد و بما توحيه من سلطة الجزاء و العقاب و الاخضاع بالاكراه للامتثال للطاعة و للأمر.

ولعل كل أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبرM.WEBER تصب في هذا الاتجاه عندما أسس لعلم الاجتماع السياسي ، و لفهم ظاهرة الدولة و بروز الرأسمالية الغربية. وبعده حاول الفيلسوف الفرنسي كذلك ميشال فوكوM.Foucault تعرية النظم الاجتماعية و للحداثة عندما حلل و فكك أركيولوجيا (حفريا) البنيات السياسية الغربية و ربطها بتطور مفهوم العنف كرمز و كممارسة في مؤسسات رسمية قانونية .. كما عالج مفهوم السلطة و القوة كلا من عالم الاجتماع كروزيي وفريدينغ عندما تطرقا بالدراسة و بالبحث للاستراتيجيات التي يقوم بها أفراد و جماعات معينون داخل المؤسسات عندما يمارسون السلطة على الاخرين بحكم علاقات التفاعل و التأثير في مختلف المواقف الاجتماعية كعلاقات العمل مثلا على الرغم من المقاومة التي يبديها هؤلاء المؤسسات .

**4- علاقات التأثير على القيادة : (محاضرة 7)**

تختلف القوة عن التأثير، فالتأثير هو الاجراء الذي بواسطته يمارس أشخاص معينون نوعا من التأثير على سلوكيات و مواقف أشخاص آخرين ، واتجاهاتهم ، أما القوة فهي القدرة على استعمال هذا الاجراء كوسيلة لبلوغ أهداف معينة ، فالقوة أكثر شمولية و دقة ، اذا كانت القوة هي ممارسة التأثير فإن السلطة هي : ممارسة الحق في القيام بذلك أو هي القوة الشرعية و القانونية التي تمنح الحق للرؤساء و القادة في إصدار الأوامر ، و من يمارس التأثير فهو قائد بالطبيعة و يحكم علاقات القوة .

يمكننا أن نلخص في الأخير إلى القول بأنه جميع المؤسسات الاجتماعية و لو بطريقة واضحة و إستثناءا بحكم طبيعة المؤسسة السياسية و الحكم تمارس قدرا من السلطة و القوة و الاكراه و المراقبة و هي صفات لا تخص الأشخاص العاديين كحد عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم و عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر و ّإنما تخص أفعالا منظمة و جمعية .

**مصادر القوة و السلطة :**

حسب عالمي الاجتماع فرانش و رافين تأخذ السلطة خمسة مواقع و مصادر يستعين بها القادة للتأثير على الآخرين و هي :

1. السلطة القائمة على الاكراه .
2. السلطة القائمة على المكافأة .
3. السلطة القائمة على الخيرة .
4. السلطة القائمة على الشخصية الكاريزمية الملهمة .
5. السلطة الشرعية القانونية القائمة على القانون .

أما عند كروزييه و فريدينغ فيرجعان مصادر السلطة إلى :

1. كفاءة و خبرة تتوفر عند أشخاص ولا تتوفر عند أفراد آخرين .
2. قوة العلاقة مع المحيط التي يتصف بها أشخاص يملكون المعلومات و يملكون مهارات الاتصال مع الآخرين و يملكون قوة الموقف و التأثير عند الأزمات فيملكون السلطة و القوة في المؤسسات التي ينتمون لها .
3. معرفة القواعد التنظيمية داخل المؤسسات .

**المنظورات الكلاسيكية في دراسة المؤسسات : (محاضرة 8)**

في المفهوم العام المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من القيم و المعايير و الممارسات المشتركة لمجموعة من الأفراد التي تبني علاقتها بطريقة منظمة و ثابتة و مستقرة ومن خلال هذه النظرة الثاقبة لأغلب علماء الاجتماع فإن الأسرة و المدرسة و المقاولة و دور الرعاية هي عبارة عن مؤسسات اجتماعية .

1 – فبالنسبة لمارسيل موس و بول فوكوني فإن المؤسسة هي : مجموعة من الأفعال أو الأفكار التي وضعت و نظمت و أسست ليجدها الأفراد أما مهم على شكل مؤسسات تفرض سلطتها القيمية و المعيارية عليهم ، و جميع الممارسات و الأفكار ، و الخرافات و القوانين و اللغة تساهم في تشكيل هذه المؤسسات ، و هي قريبة جدا من مفهوم إميل دوركهايم للفعل الاجتماعي و الذي يمثل الموضوع الأساسي في علم الاجتماع و هو علم دراسة المؤسسات في نشأتها و تطورها و وظائفها ..، فالمؤسسة بالنسبة لدوركهايم هي مجموعة القيم و المعايير و الأفكار الخارجة عن ذوات الأفراد والتي تتحكم في مصائرهم و تمارس عليهم القهر و الضغط و التأثير .

2 – عند ماكس فيبرM.WEBER : المؤسسة هي كل تجمع انساني له قواعد تأسيسية داخل مجال حيوي قابل للتحديد أي خاص بمجموعة من الأفراد لهم أهداف واضحة و مفهومة و مقصودة حسب معايير محددة ،و هكذا يصبح تعريف ماكس فيبر للمؤسسة أكثر ضيقا وتحديدا منه عن إميل دوركهايم و موس . وبطريقة أخرى فإن المؤسسة في تصور ماكس فيبر هي : منظمة مبنية أو مركبة على تعاون مجموعة من الحرفيين و الفاعلين الذي يملكون سلطة قانونية و عقلانية على مجموعة من الأفراد أو على المجتمع كله كالدولة مثلا في ممارستها للعنف و للقوة بواسطة شرعية القوانين و المواثيق التي تملكها .

3 – المؤسسة عند مالينوفسكي هي القوانين و القواعد و المعايير و المواثيق التي تحكم الأشخاص و الذي يرتبط بسلطة التقاليد و المعتقدات و قوة الدين و الأساطير و الأخلاق و الثقافة المرتبطة بالخيال الاجتماعي للجماعات البشرية و هي في الأساس في خدمة حاجاتهم و أهدافها و هي أصل وجودها .

4 – المؤسسة عند طالكوط بارسونزهي مجموعة الأدوار و الوظائف التي يقوم بها الأفراد الفاعلين داخل النظم من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية و للحفاظ على استمرار النظم الاجتماعية و وظائفها في إطار من التكامل و التكيف لضمان الاستقرار و البقاء .

5 – المؤسسة عند ماري دوغلاس : ترى هذه العالمة الأنثروبولوجية أن المؤسسة بنية و شكل ظاهرة واضحة و معروفة على أرض الواقع ، تضبط و تنظم أفعال الأفراد و الجماعات من خلال السلطة المخولة لها .

كما تتقاسم ماري دوغلاس مع دوركهايم التصور العام للمؤسسة على أنها ظاهرة اجتماعية و رمزية معيارية تمارس القهر و الالزام على مصائر الأفراد و تقوم ببناء و ترتيب و تنظيم سلوكاتهم و علاقاتهم بناءا على المعايير السائدة .

6 – المؤسسة عند بيار بورديو و ميشال فوكو :

يتصور كل من بورديو و فوكو المؤسسات الاجتماعية من خلال ما تنتجه و تعيد إنتاجه النظم التي تعمل بها هذه المؤسسات نفسها من أفعال القهر و الهيمنة و ممارسة كل أشكال العنف المادي و الرمزي على الأفراد و الجماعات بهدف التطويع و الترويض ، و كل المؤسسات بدون إستثناء تمارس هذا النوع من القوة و الاضطهاد من أجل الاستمرار و إعادة نفس علاقات القوة من خلال تنظيم كل الأفعال الاجتماعية في أنساق منظمة لإخضاع الكل.

و في نفس الاتجاه ينظم إليهما عالم الاجتماع الأمريكي ارفنغ قوفمان عندما يحلل و يدرس النظام الصحي أو مؤسسات الصحة الحديثة ، حيث يفسرها بأنها المكان الذي يحس فيه الأفراد بالعجز و الضعف و الاغتراب وبالمهانة ماديا و رمزيا ، فهي دراسته الشهيرة عن نزلاء المصحة العقلية حاول قوفمان بدقة و بمنهجية درامية تحليل الشكل الآخر لهيمنة النظم و القوانين و الإجراءات و الآليات على الكرامة الإنسانية و هذا وجه ّآخر لسلبية المؤسسات .

**الاتجاهات النظرية و دراسة المؤسسات : (محاضرة 9)**

ثلاثة اتجاهات في تفسير الظاهرة المؤسساتية :

**1 – الإتجاه الوظيفي :** حسب هذا الاتجاه والذي يمثله ثلاثة من كبار علماء الاجتماع وهم : إميل دوركايم ، تالكوت بارسونز و مرتون ، حيث يرى هؤلاء أن للمؤسسات دورفي الحفاظ على النظم الاجتماعية من خلال ضمان السير الحسن لثلاث عمليات أساسية في المجتمع و هي :

1. تقوم المؤسسات ببناء و تكوين العلاقات الاجتماعية و بناء الأدوار و السلوكات المتوقعة في الحياة اليومية .
2. تقوم المؤسسات بإشباع الحاجات الأساسية للأفراد و اختيار دوري للأشخاص مؤهلين لأدوار السلطة و القيادة .
3. تثبيت القيم و المعايير و الشرائع من خلال الثقافة و السلوك ماديا و رمزيا .

**2 – اتجاه الصراع :**

على النقيض من المقاربات الوظيفية فإن نظرية الصراع و التي مثلها عالم الاجتماع كوزر Coser لها نظرية مغايرة نظرا لأن الصراع و عدم المساواة ترتبطان بتاريخ و وجود المجتمعات الحديثة التي عجزت في تحقيق العدالة لكل الطبقات الاجتماعية ، و عليه فالمؤسسات المنبثقة (وخاصة السياسية) عم هذه المجتمعات تمثل أدوات لتحقيق السلطة و الهيمنة و تساعد على تكريس اللاعدالة و اللامساواة ، و يمشي مع هذا التوجه كل أنصار مدرسة فرانكفورت للنظرية النقدية (أدورنون هوركايمر ماركوز) أن المؤسسات يمكن أن تعمل بطريقة استغلالية و اقصاء لأنها تخدم علاقات القوة السائدة و إعطائها الشرعية ، و هذا من شأنه خلق الأزمات و إتيان السلوكيات الشاذة و الاختلالات الوظيفية داخل المجتمع كما هو الحال في المؤسسات الكلية (غوفمان ، فوكو) مثل ما يحدث في مؤسسات الطب النفسي و المصحات العقلية و السجون و الثكنات العسكرية .

**3 – الاتجاه المؤسساتي الحديث :**

يؤكد هذا الاتجاه على أن المؤسسات مهمة جدا في سن القوانين و جراءات ضبط السلوك و تنظيم العلاقات و الأفعال و الممارسات مما يجعل التنبؤ أسهل خاصة في البيئات المعقدة ،

ودورالمؤسسات هنا هو تكييف سلوكات الأفراد من خلال توفير الموارد و التكاليف التي يحتاجها الأفراد في حل مشكلاتهم اليومية على أساس من الثقة والشفافية.

كما يعتقد أنصار هذا التجاه و جلهم من علماء الاجتماع الاقتصادي وأن المؤسسة ظاهرة حديثة مرتبطة بالتغير الاقتصادي و هي معرضة للأزمات و هي غير ثابتة لذلك يجب تبني مبدأ الاختيار العقلاني كقناعة و استراتيجية و من أجل مصلحة كل المجتمع .

**الخاتمة و الخلاصة :**

يمكننا أن نستخلص مما سبق ذكره في المحاضرات ما يلي :

1. موضوع المؤسسات هام منذ القدم و هو ركيزة الحضارة الإنسانية.
2. عالج موضوع المؤسسات تيارات و منظورات كثيرة من الوظيفية ،الصراع إلى الاتجاه الحديث و يبقى الباب مفتوحا على مصراعيه .

**ملاحظة :**

على الطلبة القيام بقراءة توسيعية عن المؤسسات و إثرائها من خلال العروض التي سيقومون بها في التطبيقات عن طريق بحث مواضيع خاصة بطبيعة المؤسسات ، تطورها، تاريخ المؤسسات ، منظورات دراسة المؤسسات الاجتماعية .